مُادْة (42): استثناء من أحكام قانون التأمينات

الاجتماعية وقانون معاشات العسكريين يستحق

المؤمن عليه أو المستفيد - المكلف قانونا برعاية معاق

ذي إعاقة متوسطة أو شديدة - معاشا تقاعديا يعادل

(100 %) من المرتب الكامل اذا بلغت مدة الخدمة

رقم (8) لسنة 2010 المشار إليه النص الآتي:

(مادة اولى): يستبدل بنص المادة (42) من القانون

المحسوبة في المعاش (42) سنة للذكور، و (15) سنة للإناث، ولا يشترط للحصول على المعاش في هذه الحالة بلوغ سن معينة. (مادة ثانية): يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام

هذا القانون. (مادة ثالثة): على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كلُ فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون.

وجه سؤالا مشتركا عن آلية تنظيمها

حمدان العازمي: المحسوبية والتنفيع

يحكمان ظاهرة الندب والالتحاق

باللجان في الجهات الحكومية

أعلن النائب حمدان العازمي عن أنه قد تقدم بسؤال مشترك

إلى جميع الوزراء حول ندب الاستشاريين والقياديين في الجهات الحكومية. وقال العازمي في مقدمة سؤاله: بعد تفشي

ظاهرة الندب والالتحاق بعضوية اللجان ومجالس الإدارات في المؤسسات الحكومية بصورة كبيرة مما يدل على وجود المصالح

التنفيعية والفساد الإداري خصوصاً مع الحاق أسماء اشخاص

معينين سواء كانوا مواطنين أو وافدين بأكثر من جهة بالتزامن

ولما كانت هذه الظاهرة آخذة في التوسع والانتشار في

معظم الجهات الحكومية، وباتت تهدد الباب الأول من ميزانية

الدولة التي تتضخم يومياً، إضافة الى ما تسببه من تراجع في

كما يأتي ذلك في الوقت الذي تطالب فيه الحكومة بالترشيد

-ما الأسس القانونية والضوابط العامة لندب القياديين

والاستشاريين في الجهات الحكومية؟ وهل يقتصر الندب

والالتحاق بعضوية اللجان على العاملين في وزارتكم والجهات

-ما عدد الساعات التي يجب على المنتدب في لجنة أو مجلس

إدارة شركة أن يقضيها في العمل؟ وكيف يتم احتسابها؟ وهل

تختلف عن مواعيد الدوام الرسمى؟ اذا كانت الإجابة بالنفى

فأيهما الأولى؟ وهل يقتصر الندب على الموظفين من المواطنين

-ما آلية اختيار المنتدبين من قياديين واستشاريين؟ وهل تكون

-هل توجد لائحة داخلية تنظم الندب والالتحاق باللجان

وعضوية مجالس الإدارات؟ اذا كانت الإجابة بالإيجاب فيرجى

تزويدي بنسخة منها، مع ما يفيد اخطار ديوان الخدمة المدنية

آلية صرفها؟ مع بيان حدها الأدنى والأقصى، وافادتي بتوصيات

ما هو مستقبل العاملين بهذه القطاعات؟

عمر الطبطبائي يسأل المرزوق عن خصخصة

الأنشطة الخدماتية في القطاع النفطي

وجه النائب عمر الطبطبائي سؤالا برلمانيا الى وزير النفط

وقال الطبطبائي في سؤاله: صرح وزير النفط لقناة سكاي

نيوز عربيه تصريح مفاده عن عدم خصخصة استكشاف وإنتاج

النفط وإنما توجد بالفعل خطة لخصخصة أنشطة الخدمات

وتابع: ما هي الأنشطة الخدماتية التي سوف تخصخص في القطاع النفطي ؟ ووما هي الإجراءات والطّرق المتبعة التي سوفّ

تقومون بها لتطبيق مشروع الخصخصة ؟ ويرجى تزويدي بأي دراسات او مشاريع تمت لدراسة مشاريع الخصخصة بالقطاع

النفطى مع تسمية الجهة التي قامت بها ، والمدة الزمنية لتنفيذها

لاقى قرار مجلس الوزراء امس الموافقة على مشروع مرسوم

بتعديل مرسوم في شأن نظام الخدمة المدنية، وذلك بما يسمح

بأن تكون أولوية التعيين لكويتيي الجنسية، فإن لم يوجد فتكون

ووجه النائب صالح عاشور الشكر الى رئيس مجلس الوزراء

من جهته أكد النائب خليل الصالح أن إقرار مجلس الوزراء

وطالب الصالح في تصريح صحافي الحكومة بالتحرك

الفوري من أجل معالجة اختلالات ملف التوظيف وإحلال

الكويتيين وأبناء الكويتيات والمتقاعدين بشكل ممنهج محل

العمالة الوافدة على أن تقدم إلى مجلس الأمة برنامجا زمنيا

وشدد على أنه آن الأوان لتوجيه بوصلة التوظيف بالشكل

الصحيح حتى تظل « فلوسنا في ديرتنا» بدلاً من التعيينات

العشوائية للوافدين في كل القطاعات، مؤكداً «إن هذه مسؤولية

الحكومة وسنحاسبها عليها». وأشار إلي ضرورة دعم قرار

أولوية التوظيف لأبناء الكويتيات من خلال مؤسسات الدولة

ودعا الصالح الحكومة إلي دعم خارطة أولويات التوظيف

التي نص عليها القانون عبر السياسات العامة والخطط التنموية

مشدددا على ضرورة مزامنة ذلك القرار بعملية البدء في إحلال

فئة المتقاعدين محل العمالة الوافدة في الوظائف.

كافة والتحرك سريعاً من أجل رفع المعاناة عن المرأة الكويتية.

تعديل قانون الخدمة المدنية وجعل أولوية التوظيف لأبناء الأم الكويتية في المرتبة الثانية بعد الكويتيين، قد جاء انتصاراً لمساع نيابية حثيثة لإحلال أبناء الكويتيات مكان الوافدين في سوق

لتجاوبه مع المقترح الذي كان قد تقدم به لمنح الأولوية في التوظيف لأبناء الكويتية بعد الكويتيين وذلك تقديرا لدور الأم

الأفضلية للأولاد غير الكويتيين من أم كويتية.

الكويتية واحتراما لهاً.

عن تصريحه حول خصخصة الخدمات النفطية خلال عامن واستفسر عن ما هية الأنشطة الخدماتية التي سوف تخصخص

في القطاع النفطي ؟ وما هو مستقبل العاملين بها ؟

نفطية خلال عامين.

-يرجى تزويدي بعدد المنتدبين لدى وزارتكم والجهات التابعة لكم. وكم تبلُّغ قيمة مبالغ المكافآت المخصصة لهم؟ وما

عن طريق اعلان ثم ترشح واختيار الأكفأ أم بالاختيار المباشر أم

المشروعات الخدمية والتنموية.

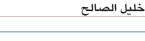
التابعة لكم فقط ام من الخارج كذلك؟

لذا يرجى تزويدي بالآتي:

فقط أم أنه يشمل الوافدين؟

ديوان الخدمة المدنية بهذا الشأن.

بطريقة عشوائية؟



alwasat.com.kw

الأربعاء 20 من ربيع الآخر 1438 هـ/ 18 من يناير 2017 - السنة العاشرة – العدد 2858 🚨 📜 🔁 السنة العاشرة – العدد 2858

لاتخفيض لرواتب الكويتيين إلا بقانون

الدلال: «التشريعية» توافق على تعديل قانون الانتخاب إلى 5 دوائر وصوتين

أقرت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية خلال اجتماعها أمس تعديل قانون الانتخاب بحيث يتم الانتخاب وفقا لنظام الخمس دوائر وصوتين لكل ناخب، وقررت إحالته الى لجنة الداخلية والدفاع، فيما رفضت مقترحاً يقضي بتقسيم الدوائر الانتخابية الى ست دوائر.

وأوضح رئيس اللجنة النائب محمد الدلال أن اللجنة رفضت بالأغلبية مقترحا لتقسيم الدوائر الانتخابية إلى 6 على أن يخرج عن كل محافظة عشرة نواب وأن يدلى كل ناخب بأربعة اصوات فيما عدا محافظتي الجهراء ومبارك حيث ستخرج كل منهما بخمسة نواب ويكون للناخب فيهما صوتان فقط وقد وجدت اللجنة شبهات دستورية في هذا المقترح المقدم من النائب على الدقباسي.

وذكر أن اللجنة أقرت اقتراحاً بقانون بشأن حماية معاشات ورواتب الكويتيين من أي تخفيض الا بقانون، واقتراح آخر بشأن إنشاء شركة مساهمة عامة لتنفيذ محطات الكهرباء وتحلية المياه في الكويت، بالإضافة الى اقتراحين بقانون لتعديل قانون الفحص قبل الزواج بإضافة طلب صحيفة الحالة الجنائية وشهادة خلو من الامراض المخلة بعملية الزواج.

لتعديل بعض احكام القانون رقم 1 لسنة 1990 بشأن التأمين الصحي على الأجانب وفرض رسوم على الخدمات الصحية تقوم بموجبه وزارة الداخلية بوضع تأمين صحي مقابل الخدمات التي تقدمها الدولة للوافدين الزائرين لفترات قصيرة. وقال إن ذلك بهدف عدم استغلال سمات الزيارات القصيرة في الاستفادة من الخدمات الصحية على حساب المواطنين مع وضع ضوابط لأسعار الخدمات الصحية الحكومية التي تقدم لهؤلاء الزائرين.

وأشار إلى ان اللجنة اقرت بالإجماع مقترحا

وأفاد بأن اللجنة وافقت بالإجماع على اقتراح بقانون لإنشاء مدينة طبية متكاملة في الكويت ومقترح لشمول العسكريين من غير محددي الجنسية الذين شاركوا في معركة تحرير الكويت بالمعاشات والمكافآت التقاعدية.

ولفت الى ان اللجنة أقرت بالإجماع مقترحات بقوانين تتعلق بتعديل قانون التأمينات الاجتماعية لتحديد مدة التقاعد والاشتراك في التأمين كما اقرت اللجنة بالأغلبية مقترحا بشأن تعديل جداول تحديد المدد الزمنية للمعاشات

جانب من اجتماع اللجنة التشريعية أمس

♦ شمول العسكريين البدون ممن شاركوا في حرب التحرير بالمعاشات والمكافآت التقاعدية

♦ فـرض رسـوم تـأمـين صحي عـلـى الـوافـديـن الـزائـريـن وتـعـديـل قـانـون الـفحـص قـبـل الـــزواج

♦ إنشاء مدينة طبية متكاملة وعدم تخفيض رواتب الموظفين والمتقاعدين إلا بقانون

وأفادأن اللجنة وافقت على اقتراحات بقوانين بشأن تعديل قانون المساعدات العامة للمرأة الكويتية المتزوجة من غير محددي الجنسية. وبين الدلال ان الاجتماع كان مخصصا للنظر

هاوس مع الحكومة.

فقط في الاقتراحات بقوانين المحالة من النواب من الناحيتين الدستورية والقانونية وتبدي ملاحظات قانونية عامة وتعديل الصياغة المقترحة وأن اللجنة لن تخوض في تفاصيل القوانين التي تدخل في اختصاصات اللجان الاخرى.

وقال الدلال أن اللجنة ستبحث في اجتماعها

طلب نیابی مقدم من 10 نواب

لجنة تحقيق عاجلة في اختفاء الحاويات

ونقطة الارتباط البيئية

الأحد المقبل قانونين من اختصاص اللجنة وهما قانون الحبس الاحتياطي وقانون الأحداث المتعلق بإعادة سن الحدث الى 18 بحضور ممثلين عن الجهات الرسمية والسلطة القضائية ومن ثم ستحيل تقريرها عن القانونين إلى مجلس الأمة

الكويتية المتزوجة التي ليس لها دخل ثابت وكذلك

تخفيفا من المعاناة التي يتكبدها السكان

الدوسرى يطلب إنشاء فرع للحكومة مول في مدينة صباح الأحمد

ناصر الدوسري باقتراح برغبة للحكومةمول في مدينة صباح

وذكر النائب في نص الاقتراح ما

« تخفيفا من المحاناة التي يتكبدهاسكان مدينةصباح لأحمدعند مراجعتهم إدارات

وزارات الدولة المختلفة وبخاصة كبار السن والنساء ورغبة في التخفيف من معاناتهم»، لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة الآتي: إنشاء فرع للحكومة مول في مدينة صباح الأحمد.



الكندري، في نص الاقتراح ما يأتي: نتقدم نحن الموقعين أدناه بطلب تكليف لجنة عاجلة للتحقيق في أسباب اختفاء الحاويات وأسماء الشركات التى تحملها الحاويات المختفية والمهربة ومن قام بمنح إذن بخروج الحاويتين وأيضا التحقيق في العقود الخاصة

بشركة (غلوبال كليرينج هاوس ستمز)

والموقعة مع حكومة دولة الكويت سواء بنظام BOT أو العقد المباشر في جميع مناطق

الكويت ومع أي جهة حكومية، وكذلك التحقيق في مشاريع البيئة المنفذة لنقطة الارتباط الكويتية لمشاريع البيئة والعقود المبرمة







والعوائد المرجوة للدولة وللشعب. وماهو مستقبل العاملين بهذه القطاعات التي سوف تقومون به بخصخصتها ان تمت هذه وجهوا الشكر إلى سمو الرئيس نواب يرحبون بقرار مجلس الوزراء منح أبناء الكويتيات الأولوية في التوظيف بعد الكويتيين

بالنسبة للمبالغ المخصصة لهذه المشاريع. لذا من باب المسؤولية فإننا نطلب لجنة تحقيق عاجلة حول ذلك الموضوع.

تقدم بعدد من الاقتراحات برغبة تتعلق بالقطاع الأمني والعسكري والاطفاء

عسكريطلب إعفاء الإطفائيين من البصمة وتخصيص مقاعد في الخارج لاستيعاب دارسي الشرطة

تقدم النائب عسكر العنزى بعدد من الاقتراحات برغبة تتعلق بالقطاع الأمنى والعسكري والاطفاء ومنها تخصيص مقاعد لطلاب الكويت في الأكاديميات الأمنية في الخارج، لسد العجز في وزارة الداخلية، وتنظيم دورة الترقية لرتبة ملازم لضباط الصف الجامعيين بوزارة الدفاع، وإعفاء الإطفائيين من نظام البصمة. ونص الاقتراح برغبة الأول على ما يأتي: حرصاً على الصالح العام واستغلالاً لطاقات شباب الكويت وتلبية لرغباتهم ضمن الإمكانات المالية الجيدة المتوافرة بالدولة، وحرصاً منا على توفير الفرص الوظيفية التى تناسب طموحاتهم وفيما يخص الطلبات التى ناهزت 2800 طلب من المتقدمين للعمل بوزارة الداخلية والإعلان عن قبول عدد محدود يقارب 300 طلب من إجمالي حملة الثانوية العامة في أكاديمية سعد العبدالله للعلوم الأمنية للدفعة 43 والشهادة الجامعية في الدفعة 25 بسبب عدم توافر القدرات التدريبية بالكويت ومحدودية المقاعد المخصصة لهم في دول الخليج. لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة الآتي: تخصيص العدد الكافى من المقاعد المخصصة للكويت

في الخارج في مختلف الـدول العربية أو الأجنبية

لاستيعاب قبول 500 طلب جديد ليصبح إجمالي العدد

الذي تم قبوله ثلث عدد المتقدمين تقريباً وتدريبهم في تلك الأكاديميات المختصة بالعلوم الأمنية لسد العجز الوظيفي في مختلف إدارات وزارة الداخلية بالدولة مع رصد الميزانية المخصصة لذلك. ونص الاقتراح الثاني على الآتي: لما كان عمل الإطفائيين ذا طبيعة خاصة

ويستلزم منهم التحرك لتلبية الواجب المكلفين به فى أي وقت ودون علمهم المسبق بالوقت المحدد لانتهائهم من أدائه، وعلى الرغم من ذلك فإنهم يكلفون بإثبات حضورهم وانصرافهم من العمل عن طريق البصمة، وحيث إن المادة (4) من قرار مجلس الخدمة المدنية رقم (41) لسنة 2006 بشأن قواعد وأحكام وضوابط العمل الرسمي تنص على أن (لا يسري هذان النظامان على الوظائف القيادية أو الوظائف التي لا تقبل ظروفها أو طبيعة أعبائها تطبيقها عليها والتي يتم تحديدها بمعرفة الجهات الحكومية بعد موافقة ديوان الخدمة المدنية) . كما تنص المادة (15) من القرار ذاته على أن (تضع كل جهة من الجهات التي يتميز العمل لبعض الفئات فيها بطبيعة خاصة ضوابط العمل الرسمى بقرار من الوزير المختص بعد الاتفاق مع ديوان الخدمة

لذا فإننى أتقدم بالاقتراح برغبة الآتى: إعفاء الإطفائيين من إثبات حضورهم للعمل وانصرافهم منه عن طريق نظام البصمة

وجاء في الأقتراح برغبة الثالث ما يأتي: بالنظر إلى المادة (35) من القانون رقم (32) لسنة 1967 في شأن الجيش والتي تنص على أنه «يجوز أن يقبل ضابطًا

اختصاصيًا الحاصل على مؤهل جامعي أو شهادة عليا معادلة، بعد نجاحه في اختبار يصدر بشروطه قرار من الوزير بناءً على عرض رئيس الأركان العامة». وإذإن الوزارة بصدد حصر ضباط الصف الحاصلين على مؤهلات جامعية وذلك تمهيداً لإلحاقهم بدورة الترقية إلى رتبة ملازم وذلك ممن تتوافر فيهم الشروط

1 - أن يكون قد مضى على الخدمة خمس سنوات

2 - الحصول على الموافقة الأمنية من الجهات المختصة بالجيش. 3 - أن يكون لائقاً طبياً طبقاً للفحوصات الطبية

المقررة بوزارة الدفاع. 4 - ألا تقل درجة سلوكه وتقاريره السنوية السابقة

5 - يخضع الملازم لفترة تجربة لمدة سنة ويجوز إنهاء خدمته خلالها إن ثبت عدم صلاحيته للقيام

بأعباء و ظيفته. لذا فإننى أتقدم بالاقتراح برغبة التالى: « تشكيل دورة لضباط الصف الجامعيين العاملين بوزارة الدفاع لإلحاقهم بدورة الترقية إلى رتبة ملازم».

وأوضح أنه سبق ان قدم مقترحا برلمانيا بشأن تعيين واحلال المتقاعدين مكان الوافدين في الخطوط الجوية الكويتية وسيعمل على تمرير هذا المقترح في المجلس الحالي، داعيا الحكومة إلى تبني المقترح وتعميمه على مختلف المؤسسات والجهات